حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية
Annals of Guelma University for Social and Human Sciences
ISSN:1112-7880 EISSN: 2602-5361
الناشر: مديرية النشر الجامعي - dpu@univ-guelma.dz

صدى مواقف قيادات الثورة الجزائرية من اتفاقيات إيفيان في الصحافة الدولية وتداعياتها عشية الاستقلال

Echo of positions of Algerian revolutionary leaders about Evian Accords in the international press and their repercussions on the eve of independence

زهير بن علي*
جامعة محمد لمين دباغين سطيف2 (الجزائر)، z.benali@univ-setif2.dz
https://orcid.org/my-orcid?orcid=0009-0001-1896-8445

تاريخ الإيداع: 2025/09/04 تاريخ القبول: 2026/02/12 تاريخ النشر: 2026/06/18

ملخص:

تبحث هذه الدراسة الوضع السياسي في الجزائر خلال مرحلة مفاوضات إيفيان، وما بعد التوقيع على الاتفاقيات وإعلان وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962م، وتهدف إلى آراء تحديد طبيعة الخلافات بين الشخصيات السياسية والعسكرية القيادية في الثورة الجزائرية بخصوص الاتفاقيات وما بعدها.

وظّفنا المنهج التاريخي التحليلي لدراسة مواقف المسؤولين في الثورة التحريرية، وهذا من خلال تصريحاتهم للصحافة الدولية، وما وثّقوه في مذكراتهم وكتاباتهم، وحاولنا طرح مختلف وجهات النظر بين أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وضبّاط قيادة أركان جيش التحرير الوطني، وخلصنا إلى تحديد تداعيات وانعكاسات هذه المواقف على الأوضاع في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية في صائفة 1962 عشية استقلال الجزائر.

كلمات مفتاحية: *الثورة الجزائرية، الحكومة المؤقتة، هيئة الأركان، اتفاقيات إيفيان، أزمة صائفة 62.*

Abstract:

This study examines the situation in Algeria during the Evian negotiations, and explores the views of leading political and military figures in the Algerian Revolution regarding the Accords. It also presents the positions of responsible in the liberation revolution through their statements to the international press, and their memoirs.

* المؤلف المرسل

We aim to understand the differences in viewpoints between the provisional government and the general staff army. It also seeks to identify the repercussions and implications of these differences on the political situation in Algeria during the transitional period in the summer of 1962, on the eve of independence.

Keywords: *Algerian Revolution; Provisional Government; Army General Staff; Evian Accords; Summer Crisis 1962.*

– مقدمة:

شهدت الجزائر خلال الثورة التحريرية (1954-1962) صداماً دامياً بين جيش التحرير الوطني وجيش المحتلّ الفرنسي، هذا الكفاح المسلّح الذي خاضه الشعب الجزائري بكلّ عزيمة بغية تحقيق الهدف الأسمى وهو الاستقلال؛ تحوّل إلى صراع مرير جعل الجنرال 'شارل ديغول' يدرك أنّه لا حلّ عسكري للقضية الجزائرية، وأنّه لا خيار أمام فرنسا سوى خيار المفاوضات؛ ونهج السّلم مع الجزائريين؛ لأنّ استمرار الثورة كان سيقود فرنسا إلى الهاوية والانهيار الشامل.

بعد سلسلة من المفاوضات الشاقّة بين وفد الحكومة الفرنسية وممثّلي جبهة التحرير الوطني؛ أفضت هذه المفاوضات إلى توقيع اتفاقيات إيفيان في 18 مارس 1962، وإعلان وقف إطلاق النار ابتداءً من منتصف نهار 19 مارس 1962م، وهو ما كان يعني إنهاء حالة الحرب، والشروع في التحضير لاستفتاء تقرير المصير في الجزائر؛ تحت إشراف هيئة مؤقتة برئاسة عبد الرحمان فارس؛ انبثقت عن اتفاقيات إيفيان، وتولّت تنفيذ بنود الاتّفاقيات في مرحلته الأولى.

لقد مثّل التوقيع على الاتفاقيات ووقف إطلاق النار حدثا مُهمّا ومُنعرجًا حاسمًا في مسار الثورة الجزائرية وتاريخ الجزائر ككل؛ وهو ما نجمت عنه ردود فعل سياسية وميدانية متباينة في الجزائر وفرنسا، فقد اختلفت المواقف الرسمية بين أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية **(Gouvernement Provisoire de la République Algérienne)** برئاسة بن يوسف بن خدة؛ وهو رجل سياسي قيادي في الثورة، وهيئة أركان جيش التحرير الوطني بقيادة العقيد هواري بومدين؛ بين من رأى في وقف إطلاق النار نصرًا عظيما للثورة الجزائرية وللشعب الجزائري، وتجسيدا لمبادئ بيان أول نوفمبر، وتحقيق الهدف الأسمى وهو الاستقلال والسيادة الكاملة، وبين من اعتبر الاتفاقيات انتكاسة للثورة وحياد عن مبادئها، تحت ذريعة التخوّف من عدم وفاء فرنسا بعهودها، والحاجة إلى مواصلة الكفاح لتحقيق النصر الشامل والاستقلال التام.

هذه الخلافات تصاعدت بين قيادات جبهة وجيش التحرير الوطنيين، وصارت مواقف الشخصيات السياسية الجزائرية القيادية في الثورة خلال مرحلة التفاوض مع الفرنسيين تتّسم بالحدّة أحياناً، وعبّرت عن حالة من المناكفات السياسية، نجم عنها تنافس للوصول إلى السلطة وقيادة البلاد عشية الاستقلال، ولو أنّ المجلس الوطني للثورة كهيئة عليا، كان يفصل في القرارات المصيرية بخصوص التفاوض، وهو من حسم موقف الثورة من مفاوضات واتفاقيات إيفيان.

لقد أدّى توقيع الاتفاقيات إلى ظهور الخلاف بين الطرفين إلى العلن، رغم أنّه كان هناك التزام بواجب التحفّظ وبالخطّ العام للثورة. كما أصبحت هذه المواقف موضوعًا للصحافة الأجنبية والعربية، ووصلت تأثيراتها عقب توقيع اتفاق وقف إطلاق النار إلى القاعدة، وانتشر صداها في الأوساط الشعبية تغذّيها الشائعات، وهذا ما مثّل حالة من التوجّس والحيرة لدى عموم الجزائريين حول مصير ومستقبل الجزائر الدولة الفتية المستقلّة حديثاً.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح المواقف السياسية للشخصيات الجزائرية من مفاوضات واتفاقيات إيفيان وإعلان وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962م، وتأثيرها على الخلاف بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وهيئة أركان جيش التحرير، وفهم أسباب هذه الخلفيات، والتطلّعات التي كانت تحذو كلّ طرف لتولّي إدارة الشأن السياسي في الجزائر بعد أن لاح فجر الاستقلال ، وأصبح قيام دولة جزائرية مستقلة عن فرنسا؛ ذات سيادة كاملة مسألة وقت فقط.

وظّفنا المنهج التاريخي التحليلي في معالجة الموضوع؛ عن طريق تحليل المواقف التي عبّرت عنها الشخصيات السياسية والعسكرية القيادية من أعضاء الحكومة المؤقتة؛ الواجهة المدنية للثورة، وقيادة هيئة أركان جيش التحرير الوطني؛ الواجهة العسكرية للثورة، هذه المواقف التي استقيناها أساساً من الكتابات والمذكرات التاريخية للفاعلين في الثورة الجزائرية، وأيضا تصريحات هذه الشخصيات التي أدولوا بها لوكالات الأنباء الدولية، وتناقلتها الصحافة التونسية والفرنسية بشكل خاص. وهي محفوظة كقصاصات ضمن ملفات اتفاقيات إيفيان بالأرشيف الدبلوماسي لوزارة الشؤون الخارجية الفرنسية بباريس **(La Courneuve)** .

من البحوث الأكاديمية التي تناولت تداعيات اتفاقيات إيفيان على المشهد السياسي الجزائري عشية الاستقلال؛ أطروحة دكتوراه للأستاذ عبد الرحمان بوقارة: مكانة اتفاقيات إيفيان في العلاقات الجزائرية-الفرنسية: 1962-1989، ومع أنّ الباحث قد ركّز على انعكاس الاتفاقيات على العلاقة بين الدولتين خلال العقود الثلاثة التي تلت استقلال الجزائر؛ إلاّ أنّه لم يُهمل الوضع السياسي في الجزائر عقب توقيع الاتفاقيات، وتطرّق إلى مظاهر الخلاف بين السياسيين والعسكريين الفاعلين في الثورة التحريرية. كما نُشير أيضا إلى الدراسة الصادرة حديثًا باللغة الفرنسية للباحث: عمار محند-عامر بعنوان: "أزمة جبهة التحرير الوطني في صائفة 1962 = **Indépendance nationale et enjeux de pouvoir(s)**".

1. الوضع السياسي في الجزائر قبل وعقب توقيع اتفاقيات إيفيان:

عقب الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة (GPRA) في 19 سبتمبر 1958م، تولّى رئاستها فرحات عباس، وكان شخصية سياسية بارزة في الحركة الوطنية، التحق بالثورة في عام 1956م، لكن قيادة جيش التحرير الوطني وبخاصة جيش الحدود لم تكن راضية على أداء الحكومة المؤقتة، لا سيما فيما يتعلّق بمسألة التسليح والدعم اللوجستيكي للثوّار، كما أنّ شخصية فرحات عباس لم تعُد محلّ إجماع وثقة تامّة، حيث اعتبره البعض أنّه ليس بذلك الرجل المتشبّع بالفكر الثوري، وأنّه قد يكون على استعداد للتّفاوض مع الجنرال شارل ديغول، وتقديم تنازلات سياسية لإنهاء حالة الحرب في الجزائر.

مثّلت هذه التطوّرات السياسية؛ إضافةً إلى تصاعد وتيرة العمل الثوري في الميدان؛ دافعاً للجنرال ديغول إلى طرح مشاريع سياسية إغرائية كمشروع قسنطينة وسلم الشجعان، والدخول في مواجهة مُعلنة مع أنصار 'الجزائر فرنسية'، وأرغمته على الاعتراف بحقّ الشعب الجزائري في تقرير المصير، ومثّلت في الوقت نفسه عامل ضغط سياسي على قيادات جبهة التحرير الوطني.

بعد انعقاد المجلس الوطني للثورة بطرابلس (الاجتماع الأول) في 16 ديسمبر 1959م، باتت الحكومة المؤقتة محل انتقاد شديد من طرف القادة العسكريين بشكل خاص، وكان أهمّ قرار صدر عنه تشكيل حكومة مؤقتة جديدة، مع بقاء الرئاسة بيد فرحات عباس، وتكوين

هيئة أركان عامة لجيش التحرير الوطني؛ تولّى قيادتها العقيد هواري بومدين، الذي تصاعد نفوذه داخل أجهزة الثورة؛ مقابل اهتزاز الثّقة بأعضاء الحكومة المؤقتة تدريجياً، وتواصل المطالب الملحّة من طرف هيئة الأركان بضرورة دعم الثورة التحريرية عسكريًا وسياسيًا.

مثّلت حادثة إسقاط الطائرة العسكرية الفرنسية في 21 جوان 1961م من طرف جيش التحرير الوطني، وأسرِ قائدها؛ 'القطرة التي أفاضت الكأس؛ حيث تصاعدالخلاف بين الطرفين، خاصة بعد إقدام الحكومة المؤقتة على تسليم الطيّار الفرنسي إلى السطات التونسية؛ تحت ضغط وإلحاح الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة؛ بحجّة أنّ الطائرة سقطت على الأراضي التونسية، وهو ما أثار حفيظة قائد الأركان هواري بومدين ورجاله، فقرّروا عدم الامتثال لأوامر الحكومة مجدّدًا، وقدّموا استقالتهم إلى رئيسها في 15 جويلية 1961م[1]، هذا الأمر اعتبر بمثابة تمرّد من طرف هيئة الأركان على الحكومة المؤقتة، لكن فرحات عباس قلّل من خطورة هذا الموقف، حين ذكر ذلك اللقاء الذي جمعه بهواري بومدين، حيث استطاع إقناع الأخير (بومدين) بالعدول عن قرار عدم تسليم الطيار الفرنسي للسلطات التونسية، واعتبر أنّ هواري بومدين كان يريد امتحان سلطة الحكومة المؤقتة بالنسبة لجيشه فحسب، ولم يكن يهدف حقيقة إلى التمرّد[2].

تفاقمت الأزمة السياسية داخل بيت جبهة التحرير الوطني؛ ومثّل هذا الوضع سبباً في انعقاد دورة استثنائية للمجلس الوطني للثورة بطرابلس في الفترة من 9 إلى 28 أوت 1961م، هذا الاجتماع الذي أسفر عن إبعاد فرحات عباس عن رئاسة الحكومة، وتعيين بن يوسف بن خدّة رئيسا جديدا للحكومة المؤقتة، سيما بعد أن صرّح كريم بلقاسم في جويلية 1961م: "أنّه لن يكون عضوًا في حكومة يرأسها فرحات عباس"، وبالتالي فَقَدَ فرحات عباس جميع سلطاته السياسية[3].

هذا التغيير لم يُعجّل بحلّ الأزمة أو تخفيف حدّتها؛ بل أجّلها لبعض الوقت فقط؛ تزامنًا ودخول مفاوضات إيفيان مرحلتها الأخيرة؛ وهي مرحلة جدّ حسّاسة وحاسمة، ميّزها استمرار الخلاف بين الطرفين إلى غاية اِلتئام المجلس الوطني للثورة بطرابلس بين 22 و27 فيفري 1962م، أين تمّ التصويت على لائحة وقف إطلاق النار، وقد أيّدت غالبية الأعضاء قرار وقف إطلاق النار (45 بنعم مقابل 4 بـ لا)، وكان على رأس المعارضين هواري بومدين[4]، بالإضافة

إلى عضوي هيئة قيادة الأركان: قائد أحمد ومنجلي، والتحق بهما قائد الولاية الخامسة الرائد مختار بويزم المدعو ناصر[5]، كما وافق على مسودّة الاتفاقيات المعتقلون الخمسة وهم: آيت أحمد، بن بلة، بيطاط، بوضياف و خيضر، بواسطة رسالة بعثوا بها عبر رئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة بتاريخ 15 فيفري 1962م إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية[6].

بعد إعلان وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962م؛ تباعدت وجهات النّظر أكثر بين قادة الثورة السياسيين والعسكريين، ففي الوقت الذي عملت الحكومة المؤقتة على احترام الاتفاقيات، وتذليل العقبات أمام انتقال السلطة السياسية إلى جبهة التحرير الوطني، وضمان استمرار شرعيتها، ومنع انعقاد المجلس الوطني للثورة، جنحت قيادة الأركان إلى التشكيك في بنود الاتّفاقيات ونوايا فرنسا الحقيقية، ومعارضة قرارات الحكومة المؤقتة؛ باعتبارها المسؤول الأوّل عن ملف المفاوضات، واعتبرت هذه الاتفاقيات بمثابة وثيقة استعمار جديد، وأكّدت على وجوب العمل بمبدأ أولوية العسكري على السياسي، وضرورة انعقاد المجلس الوطني للثورة، الذي تكون له سلطة تشكيل قيادة تستلم زمام الحكم[7].

لقد مثّل وقف إطلاق النار بموجب اتفاقيات إيفيان –بحسب محمد العربي الزبيري- نصراً سياسياً كبيرًا للحكومة المؤقتة؛ لأنّ كل الأهداف التي تضمّنها بيان أول نوفمبر قد تحقّقت، فاسترجاع السيادة الوطنية وسلامة التراب الوطني، ووحدة الشعب لا تقدّر بثمن. وبالمقابل لم يكن هذا الموقف مُنسجما مع موقف قيادة الأركان جيش التحرير؛ التي أعربت عن عدم اقتناعها بالنتائج النهائية (بنود الاتفاقيات)، مُعربة عن تفضيلها لمواصلة العمل الثوري، ورفضت التوقيع على الوثيقة، الأمر الذي دفع رئيس الحكومة المؤقتة إلى تعيين ضابط سامي للمشاركة في مراسيم التوقيع؛ بدلاً عن نائبي قائد الأركان؛ الذين كانا قد حضرا كل مراحل التفاوض ، كما رفضت قيادة الأركان العودة إلى أرض الوطن، ولم تلتزم بتنفيذ قرار الحكومة المؤقتة، الذي جاء تطبيقاً لقرارات المجلس الوطني للثورة بضرورة عودة ضباط جيش التحرير إلى داخل الوطن[8].

عقب التوقيع على الاتفاقيات؛ التأم اجتماع طرابلس الثالث في الفترة بين 27 ماي و 5 جوان 1962، وصدر عنه ما يلي: "اتفاقيات إيفيان انتصار للشعب الجزائري، هذا الانتصار الذي تحقّق من حيث المبدأ قبل إجراء الاستشارة الشعبية؛ التي ستُفضي حتماً إلى استقلال الجزائر (...) و "أنّ اتفاقيات إيفيان نظرت إليها الأوساط الاستعمارية التقليدية والفاشية؛ على

أنها بمثابة هزيمة ساحقة وإهانة لم يسبق لها مثيل"[9]. بخلاف ذلك يرى محمد العربي الزبيري أنّ: الجدال الذي تخلّل مؤتمر طرابلس الثالث هو أبرز مثال عن حالة التوجّس الذي انتابت أعضاء المجلس الوطني للثورة من بعض بنود الاتفاقيات، وهم الذين خلصوا إلى أن حكومة فرنسا الديغولية تُحاول توجيه استقلال الجزائر بحسب مقتضيات سياستها الاستعمارية، وأن الاتّفاقيات تمثّل قاعدة لاستعمار جديد، واستغلالها من طرف فرنسا لتمكين هيمنتها وتنظيمها في شكل جديد[10].

2. مواقف أعضاء الحكومة المؤقتة من اتفاقيات إيفيان:

تباينت المواقف بين أعضاء الحكومة المؤقتة برئاسة بن يوسف بن خدة، وبين المُعارضين لهذه الاتفاقيات من قيادة الأركان، حيث اعتبروها أنها أقل من المأمول، وأنّها لم تحقّق كل أهداف الثورة الجزائرية، كما نجد طرف ثالث متحفّظاً هو مجموعة الخمسة وخاصة أحمد بن بلّة، الذي وقف إلى جانب قيادة الأركان وتحالف مع هواري بومدين.

1.2 موقف بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة (GPRA):

يذكر بن يوسف بن خدة في مذكراته أنه هو من أعطى الأوامر عبر إذاعة تونس إلى كافة قوات جيش التحرير الوطني بوقف إطلاق النار، وهي الأوامر نفسها التي قام بإسدائها الجنرال ديغول للقوات الفرنسية، وكان هذا عشية يوم 18 مارس 1962م، وقد أعلن بن خدّة: "باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وبتفويض من المجلس الوطني للثورة الجزائرية عن وقف إطلاق النار في كافة أنحاء التراب الجزائري ابتداءً من 19 مارس 1962 على الساعة الثانية عشر (منتصف النهار). آمرًا باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كل قوات جيش التحرير الوطني المكافحة، بوقف العمليات العسكرية والاشتباكات المسلّحة على مجموع التراب الوطني"[11].

في 31 مارس 1962 صرّح بن يوسف بن خدة من العاصمة تونس لوكالة فرنسا للصحافة (**Agence France Presse**) عقب لقائه بالرئيس التونسي: "أكّد لنا الرئيس بورقيبة التّضامن التام ودعم حكومته والشعب التونسي، في جميع المناطق وفي كلّ الظروف[12]. وكان بن خدّة مصرّاً على تنفيذ مضمون بنود الاتفاقيات، فقد وجّه في 10 ماي 1962م نداءً إلى الشعب

الجزائري جاء فيه: "أنّ هذه الاتفاقيات هي بمثابة انتصار لقضيتنا الوطنية". واعتبر أنّ دور جيش التحرير الوطني هو العمل تحت مسؤولية الحكومة المؤقتة لضمان تنفيذ الاتفاقيات، وتسهيل مهمّة اللّجنة المختلطة التي تشرف على احترام وقف إطلاق النار، فالحكومة المؤقتة قررت تنفيذ هذه الاتفاقيات واحترام التزاماتها، وعلى كل المنظمات التابعة للثورة أن تكون في مستوى هذا الواجب[13].

ولم يكن بن خدة ليخوض في الخلاف مع قيادة الأركان؛ بل وجّه انتقاده لسلطة الاحتلال ومنطمة الجيش السري (**OAS**) حيث اعتبر: "أنّ أهمّ عقبة تواجه الحكومة الفرنسية لتنفيذ بنود الاتفاق؛ هي هذه العصابات من المستعمِرين الذين يواصلون سفك الدماء في مدننا الكبرى، ورغم بعض الإجراءات المتّخذة لتحييدها، لم تتوقف هذه الشبكات الفاشية عن ارتكاب مجازر جماعية، بتواطؤ أحيانا من طرف سلطات عسكرية فرنسية"[14].

كان بن يوسف بن خدة يعتقد بأنّ الحكومة المؤقتة قد أبعدت شبح حرب جديدة؛ بتمسّكها الصارم بمبدأ الوحدة الترابية الذي دافعت عنه خلال المفاوضات ، كما أنّها رفضت كل المحاولات الفرنسية لإقامة مناطق استيطانية في المدن الساحلية أو التخلّي عن أي شبر من الجزائر وعن الصحراء، ويضرب أمثلة عن الأمم التي فرّطت في وحدتها الترابية، فأدى ذلك إلى خلق صراعات داخلية مريرة، رغم الكفاح الطويل لهذه الشعوب، مثل إيرلندا (**Irlande**)، وفيتنام (**Vietnam**)، وكوبا (**Cuba**) رغم نجاح الثورة الكوبية، وهو المعنى الحقيقي لانتصار الوحدة الترابية في الجزائر[15].

2.2 موقف سعد دحلب إزاء اتّفاقيات إيفيان:

يرى سعد دحلب أنه رغم الإعلان عن استقلال الجزائر عن فرنسا في 5 جويلية 1962، إلا أنّ الخلافات السياسية بين قادة الثورة بلغت ذروتها خلال صيف 1962م (أزمة صائفة 62)؛ ولهذا آثر بن يوسف بن خدّة الانسحاب؛ ففي 28 جويلية 1962 أعلن باسم الحكومة المؤقتة القبول بتشكيلة المكتب السياسي المنبثقة عن مؤتمر طرابلس، وهذا لتجنيب البلاد حربًا أهلية –حسب وصف دحلب- وحرصًا منه على تفادي مواجهة دموية بين الإخوة الجزائريين[16].

واعتبر سعد دحلب أنّ اتفاقيات إيفيان هي عبارة عن تسوية طال انتظارها، وصعُب الوصول إلى تحقيقها، وبأنّ النصر صار حليف الجزائريين، "فقد بثّ وقف إطلاق النار الذّعر والبلبلة عند معسكر الخصم، والتشتّت في صفوف الفرنسيين؛ ما دفعهم إلى الهروب إلى فرنسا، والرحيل المتسرّع للمعمّرين، واليأس النهائي للمتشبّثين بأطروحة 'الجزائر فرنسية'، والهجرة وإخلاء الأراضي والبنايات، فأصبح الجزائريون أسياد المكان في بلادهم"[17].

يذكر سعد دحلب أنّ: "أعضاء قيادة الأركان كانوا يأملون بحرارة في وقف إطلاق النار، ولكنهم كفّوا عن الانصياع لأوامر الحكومة المؤقتة، التي لم تعُد تمثّل بالنسبة إليهم سوى أمين صندوقهم المالي (...)، وكانوا يرون في وقف إطلاق النار الفرصة السانحة للدخول علينا في حلبة الصراع السياسي جهارًا"، وبحسبه فقد كان اجتماع طرابلس في 22 فيفري 1962، بمثابة لحظة القطيعة النهائية بين أعضاء قيادة الأركان والحكومة المؤقتة، بعد أن صوّت أربعة من قيادة الأركان ضد وقف إطلاق النار، ف "قد أخذوا استقلاليتهم، واندفعوا في حلبة الصراع السياسي، ولم يكفّوا عن ذلك حتى الاستيلاء على السلطة في الجزائر"[18].

3.2 تصريحات وزير الإعلام في الحكومة المؤقتة محمد يزيد:

في 23 أفريل 1962م؛ استعرض محمد يزيد في حوار صحفي أجراه مع 'وكالة فرنسا للصحافة' (AFP) عدّة قضايا تخصّ تطبيق اتفاقيات إيفيان، منها تلك التي تتعلّق بالعقبات التي تواجه هذا المسار، وخصوصا تحضير قيادة الثورة الجزائرية لتحمّل المسؤولية في الجزائر المستقلة، واعتبر بأنّ الحكومة المؤقتة تتحمّل مسؤولة جماعية في قيادة الثورة، وقد تحمّلتها في مرحلة المفاوضات، وسوف تتحمّلها في التحضير لاستقلال الجزائر[19].

لم يخرج موقف وزير الإعلام محمد يزيد عن توجّهات الحكومة المؤقتة، فقد عقد في 4 ماي 1962 مؤتمرًا صحفيًا بتونس العاصمة، قال فيه: " فيما يتعلق بنا سنطبّق اتفاقيات إيفيان معًا؛ الشعب الجزائري، جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير، تحت إشراف الحكومة المؤقتة، سنطبق هذه الاتفاقات مهما كانت التضحيات التي يطلبها شعبنا"[20].

3. القيادات المعارضة أو المتحفّظة على بنود الاتفاقيات:

تمثّلت هذه القيادات العسكرية والسياسية في قائد أركان جيش التحرير العقيد هواري بومدين (محمد بوخروبة)، وشخصية سياسية ذات وزن ثقيل من القيادات الأولى في الثورة، ونقصد هنا أحمد بن بلة، وقد اعتبرت هاتين الشخصيتين أنّ مُخرجات الاتفاقيات كانت مخيّبة لآمال الثوّار الجزائريين، وهي بمثابة تراجع عن مبادئ أوّل نوفمبر 1954، كما أنّ الاتفاقيات بالنسبة لهم كرّست التبعية للمحتل الفرنسي القديم، ولم تعطِ السيادة التّامة للدولة الجزائرية المنشودة، على الرغم من أنّ بن بلّة أبدى رضاه عن الاتفاقيات بشكل عام، واعتبرها إيجابية للشعب الجزائري، ومع ذلك فضّل التحالف مع هيئة الأركان على حساب وحدة الصف السياسي الجزائري.

1.3 موقف هيئة أركان جيش التحرير الوطني بقيادة بومدين:

بعد إعلان وقف إطلاق النار؛ أصدرت قيادة هيئة الأركان أوامرها إلى جيش التحرير الوطني في شكل بيان يومي، يدعو إلى اليقظة والحذر والبقاء ثوريين حقيقيين، مُعتبرة أنّ وقف إطلاق النار ليس هو السّلام، وأنّ السّلام ليس هو الاستقلال، وأنّ المعركة مازالت مستمرة، وستكون أكثر ضراوة وأكثر دقّة من أي وقت مضى[21].

لقد رأت قيادة هيئة الأركان بأنّ الاتفاقيات جلبت السلام للجزائر، إلا أنّها لم تحقق لها الاستقلال الكامل الذي استهدفته ثورة الفاتح من نوفمبر، ووفق هذا الخطّ نشطت قيادة بومدين في تعبئة المناضلين حول هذا الاتجاه، وبادرت إلى الاتصال بالزعماء الخمسة المسجونين، غير أنّه لم يتجاوب مع هذا الاتجاه سوى أحمد بن بلة، ومن هنا منح الجيش دعمه لبن بلة؛ كممثل للقيادة الجماعية للثورة عشية الاستقلال، ونشأ التحالف بين أحمد بن بلة كزعيم سياسي، وهواري بومدين كقائد عسكري ميداني، واعتمدت استراتيجية بومدين في قبول اتفاقيات إيفيان ضمنياً على أساس أنّها "مجرد حلّ وسط للصراع الجزائري الفرنسي"، يصلح لأن يكون قاعدة لحلّ سياسي جذري يحقّق الاستقلال الوطني[22].

برّر بومدين موقفه بحرصه الشديد على تحقيق الاستقلال التام، وقد صرّح: "أردنا أن نعمّق في الوجدان الجزائري أنّ الاستقلال الذي حصلنا عليه مازال منقوصًا، يثقله احتلال عسكري وقيود اقتصادية وثقافية، وبالتالي فإنّ معركة التحرير لم تنتهِ بعد، وإنّما انتقلت إلى

وضعية جديدة تستلزم وحدة وطنية، تستند إلى قوة منظّمة؛ شعبية ونضالية؛ تواصل مهمّة التحرير الكامل"[23]. كما اتهّمت قيادة جيش التحرير الوطني (ALN) القوات الفرنسية بالإخلال بوقف إطلاق النار، وارتكاب خروقات مُمنهجة لاتفاقيات إيفيان، مثلما أوردته الصحافة الدولية.

وبحسب فرحات عبّاس فإنّ جذور الخلاف بين السياسيين والعسكريين أعمق، وتعود إلى حادثة اختطاف طائرة القادة الخمسة، التي تركت فراغًا رهيبًا في قيادة الثورة، وهو ما أثار طموحات الكثير من الجنود (الضبّاط)، خاصة بعد أن استشعروا قرب نهاية العمليات الحربية منذ عام 1961م، فبدأوا يلعبون أوراقهم والتأسيس لاستراتيجيتهم الخاصة للاستيلاء على السلطة، وحتى قبل توقيع اتفاقيات إيفيان؛ أرسل هواري بومدين؛ عبد العزيز بوتفليقة إلى قصر دي أولني (مكان اعتقال السجناء الخمسة)؛ وكانت مهمّته الرئيسية الحصول على حليف محتمل من بين القادة الخمسة، وقد وافق أحمد بن بلة على أن يكون ضمن التّحالف بعد أن رفض محمد بوضياف بشدّة هذا الأمر، وأدان تمرّد قيادة الأركان[24].

2.3 موقف أحمد بن بلة وتحالفه مع هيئة الأركان:

بعد إطلاق سراح المساجين الخمسة، قام بن بلة رفقتهم بتاريخ 19 أفريل 1962م بزيارة تفقدية إلى منطقة الكاف على الحدود التونسية-الجزائرية، حيث التقوا بوحدات من جيش الحدود، وتفقّدوا مخيمات اللاجئين الجزائريين، وقدّم بن بلة إشارة واضحة عن التوجّهات المستقبلية للجزائر حين صرّح: "الثورة مستمرّة، وفي المقام الأول يجب بناء المجتمع على أسس أول نوفمبر 1954، ووفق مبدأ الإصلاح الزراعي، لا ننسى أنّ مليون عائلية جزائرية كانت محرومة من أرضها، وبأنّ 80 بالمائة من جيش التحرير الوطني مكوّن من فلاحين، إذن هدفنا الأوّل هو الثورة الزراعية، ثم يأتي الهدف الثاني تطوير الهياكل الاجتماعية والثقافية"[25].

بخصوص اتفاقيات إيفيان صرّح بن بلة في نهاية شهر أفريل 1962: "أنّ اتفاقيات إيفيان إيجابية للشعب الجزائري، هذه الاتفاقيات أفضل فرصة بالنسبة لهم، ويجب اغتنامها"[26]. وبعد الإعلان عن نتائج استفتاء تقرير المصير في فرنسا يوم 8 أفريل 1962م، حيث صوّت 90.7 بالمائة من الفرنسيين لصالح استقلال الجزائر[27]، حينها أبدى بن بلة رضاه بوقوف

الفرنسيين إلى جانب العدالة، وعلى بقائهم متّحدين ضد إرهاب منظمة الجيش السري، وبأنّ هذا دليل على رغبتهم مثلنا (الجزائريين) في وضع حدّا لهذه الحرب"[28].

4. تداعيات الخلاف بين القيادات الثورية على الأوضاع في الجزائر:

سادت حالة من التوتّر في الجزائر عشية الاستقلال، وظهرت الخلافات بين الولايات التاريخية للثورة التحريرية، كما أثّر هذا الوضع على عمل الهيئة التنفيذية المؤقتة، التي كان عليها التفرّغ للإعداد لاستفتاء تقرير المصير. واستفحل الأمر عشية الاستقلال مباشرة، حين تمّ إبعاد العديد من الشخصيات السياسية والثورية عن مقاليد السلطة.

1.4 تأثير الانقسامات السياسية على الوضع الداخلي في الجزائر:

برزت الخلافات السياسية بين الشخصيات السياسية الجزائرية الفاعلة ضمن هياكل الثورة التحريرية ومؤسساتها إلى العلن؛ ممّا جعل الشعب الجزائري يطرح تساؤلات حول ما الذي يجري، وترك هذا الوضع المناضلين في القواعد الثورية في حيرة من أمرهم بخصوص ما الذي يجب فعله، وإلى من يحتكمون؟ ومن الذي يوجّه لهم الأوامر والتعليمات، مثلما كان عليه الحال طيلة سنوات الكفاح؟ هنا يُمكننا أن نأخذ على سبيل المثال شهادة الممرضة والمجاهدة 'يمينة شرّاد بن ناصر في كتابها: ستّ سنوات في الجبال، والتي عبّرت عن حالة الضياع والحيرة التي عاشتها رفقة إخوانها المجاهدين في الجبال عقب وقف إطلاق النار[29].

في ذات السياق كتب سعد دحلب: "لازال كثير من الناس يتساءل كيف أنّ الحكومة المؤقتة قد 'كُنست' أو أُزيحت كأية قشّة من طرف بن بلة (...)، والحقيقة أبسط من ذلك، فسقوط الحكومة المؤقتة، التي كان عليها -ومهما كانت الأحوال-؛ أن تعهد بكلّ سلطاتها بعد الاستقلال إلى الممثّلين المنتخبين من الشعب، يرجع إلى وطنيتها وحسّها بالصالح الأسمى للوطن، الذي يجب أن تقبل كل التضحيات من أجله. لقد أنقذنا البلاد من حرب أهلية أكيدة..."، واتّهم دحلب الرئيس أحمد بن بلّة بأنّه المسؤول الأول والأساسي عن هذه الأزمة[30].

لقد دخلت الأوضاع السياسية في الجزائر عشية الاستقلال مرحلة حسّاسة، وظهرت انقسامات بين الموالين لبن بلّة والمتضامن مع الحكومة المؤقتة، ومع أنّ التسابق إلى السلطة لم يكن وليد لحظة وقف إطلاق النار، بل بدأ منذ تشكيل الحكومة المؤقتة الأولى، وبلغ أوجّه عند

تولّي بن خدّة رئاستها، لكن الخلافات صارت علنية وشديدة بعد أن لاح فجر الاستقلال، فشرع بن بلة وجماعته في تنفيذ خطّتهم انطلاقا من تلمسان، هذا الأمر كلّف آلاف القتلى والجرحى، بالإضافة إلى تهميش مئات الإطارات المشهود لها بالكفاءة والنزاهة والالتزام[31].

في 25-26 جوان 1962م؛ اجتمع قادة الولايات: الثانية، الثالثة، الرابعة والمنطقة الحرة بالجزائر العاصمة، واتحادية فرنسا وتونس في زمورة (الولاية الثالثة)، لدراسة الوضع الخطير الذي آلت إليه الأوضاع؛ بسبب الصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان، وتقرّر إنشاء لجنة تنسيق ما بين الولايات؛ تؤكّد على وحدة البلاد، وإدانة قيادة الأركان العامة للجيش، وإرسال وفود إلى قادة الولايات الأولى، الخامسة والسادسة، مع توجيه نداء إلى أعضاء الحكومة المؤقتة (السلطة الشرعية في نظرهم) للحفاظ على الوحدة إلى غاية انتخابات الجمعية التأسيسية، وكان المطلب الأساسي هو إنهاء حالة الانقسام؛ خوفًا من انهيار ثقة الشعب في قيادته الثورية. كما عرف الصراع تصاعدًا كبيرًا وصار الانقسام جليّاً داخل صفوف بين الطرفين، وبتاريخ 27 أوت 1962م؛ اجتمعت قيادة هيئة الأركان في بوسعادة، وأمرت قواتها بالتحرّك نحو العاصمة، وبدأت المسيرة نحو العاصمة في 31 أوت، في وقت اختارت الولاية الرابعة حمل السلاح ضد مغتصبي الشرعية، ودخل بن بلة الجزائر العاصمة في 4 سبتمبر، حيث وجد قيادة الأركان في انتظاره، كما وقفت الجزائر كلّها ضد الحرب الأهلية عبر مظاهرات شعبية صاخبة؛ رفعت شعار: (سبع سنين بركات)[32].

2.4 تأثير الخلافات على عمل الهيئة التنفيذية المؤقتة:

كان للوضع السياسي بعد 18 مارس 1962م تأثير مباشر على مسار تنفيذ اتفاقيات إيفيان، فقد وجدت الحكومة المؤقتة نفسها أمام دوامة من المشاكل والقضايا التي تحتاج إلى معالجة فورية، في وقت الذي كان يجب عليها أن تتفرّغ لدعم الهيئة التنفيذية المؤقتة برئاسة عبد الرحمان فارس؛ في التحضير لاستفتاء تقرير المصير، والإعداد لاستلام السلطة أو تسليمها لجمعية تأسيسية، بينما الطرف الآخر بقيادة بن بلة كان يحضّر نفسه للوصول إلى الحكم، وبحسب سعد دحلب: " كان بن بلة يستعدّ للاستخلاف ليس إلاّ، رغم أنّه كان نائب رئيس الحكومة المؤقتة، وكنّا نظن كلنا أنّه سيخلف بن خدة على رأس حكومة لن تكون مؤقتة"[33].

باشرت الهيئة التنفيذية المؤقتة عملها، وكان على رأس أولوياتها التحضير لاستفتاء تقرير المصير، وضمان التنسيق بين الجانبين الفرنسي والجزائري؛ للحفاظ على وقف إطلاق النار، وكان أيضًا من مهام هذه الهيئة المؤقتة؛ الإشراف على تنظيم عمليات عودة اللاجئين الجزائريين من تونس والمغرب؛ تجسيدا لبنود اتفاقية إيفيان، وإعداد المراكز الضرورية لاستقبالهم، فضلاً عن إحصاء الهيئة الناخبة، وتنظيم مراكز الاقتراع، وتنصيب لجان مراقبة الانتخابات...[34].

حول هذه العقبات التي واجهت الهيئة المؤقتة صرّح محمد يزيد: "السلطة التنفيذية المؤقتة هي المسؤولة عن الحفاظ على النظام، لكنها لا تملك حتى الآن الوسائل التي كان يجب أن تكون لديها"[35]، كما حذّر رئيس الوفد الجزائري في مفاوضات إيفيان كريم بلقاسم من تفاقم الصراع الداخلي الذي يهدّد مستقبل الجزائر، مُشيدًا بـ: "وحدة وانضباط ويقظة الشعب الجزائري وجيش التحرير الوطني، الذين أثبتوا مرّة أخرى نضجهم السياسي"[36].

لقد كان الرهان الأول لاتفاقيات إيفيان هو تحقيق المصالحة بين الجاليات المقيمة في الجزائر المستقلّة (الجزائريون والمستوطنون الأوربيون)، لكن هذه الفرصة ضاعت عندما أصرّت منظمة الجيش السري (**OAS**) على تعكير الوضع الأمني خلال النصف الثاني من صائفة 1962م[37]، ومع ذلك يمكننا الجزم بأنّ الإرادة السياسية لدى الجانبين الفرنسي والجزائري؛ قد ذلّلت جلّ هذه الصعوبات، سيما بعد التوصّل إلى اتفاق مع منظمة الجيش السرّي (**OAS**)، بعد توسّط عمدة بلدية الجزائر جاك شوفاليي (**Jacques Chevalier**) مع المتحدّث باسم منظمة الجيش السري جان-جاك سوزيني (**Jean-Jacques Susini**)، وممثّل جبهة التحرير الوطني (الهيئة التنفيذية المؤقتة)، والدكتور شوقي مصطفاي، حيث تمّ الاتّفاق بتاريخ 17 جوان 1962م على[38]:

- مشاركة الأوربيين في القوة المحليّة والشرطة.
- العفو عن الجرائم التي ارتكبتها منظمة الجيش السري بعد 19 مارس.

كما أنّ معارضة بعض الشخصيات الجزائرية لاتفاقيات إيفيان؛ لم تكن تلك المعارضة الشرسة والراديكالية، ولم تحُل دون المضي قدما في تنفيذ بنود الاتفاقيات، وإنّما يمكن تصنيفها ضمن تحفّظات وتخوّفات من نكوس فرنسا عن عهودها والتزاماتها، فهذه الأطراف لم تعارض الاتفاقيات من حيث المبدأ، وإنّما عارضت بعض بنودها التي اعتبرتها

امتيازات للجانب الفرنسي، وعليه بقيت هذه المعارضة على مستوى الخطاب فقط، بينما كان هدفها الحقيقي الوصول إلى السلطة في الجزائر، وقيادة زمام الأمور بعد أن يتحقّق الاستقلال التام.

3.4 تأثير الخلافات على الخيارات الاستراتيجية للجزائر المستقلّة:

امتدت الخلافات بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان إلى ما بعد إعلان الاستقلال، ورغم أنّ جلّ الشخصيات الفاعلة في الحكومة المؤقتة قد سلّمت بالأمر الواقع، فآلت الزعامة السياسية إلى الرئيس أحمد بن بلّة، ومن خلفه وزير الدفاع العقيد هواري بومدين؛ إلاّ أنّ آثار الخلافات بدت واضحة سيما على طبيعة القرارات المستقبلية التي سوف تتّخذها القيادة السياسية الجديدة في الجزائر، وعلى عمل المؤسسات والهيئات الناشئة عقب الاستقلال، لا سيما بعد تحييد شخصيات ثورية وسياسية بارزة في مسار الحركة الوطنية والثورة على غرار فرحات عبّاس، وهو الذي كان رئيس أوّل حكومة مؤقتة، وكان قد اختار في خضّم احتدام الخلاف بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان التحالف مع بن بلة، وصرح من تلمسان بأنّه يقف إلى جانب الشرعية[39].

عشية استقلال الجزائر؛ عبّر فرحات عباس صراحة عن رفضه للخيارات الاستراتيجية للدولة الجزائرية فقال: "يجب علينا الحذر من ارتكاب هذا الخطأ المزدوج، سيكون من الخطر أن يحاصر المرء نفسه في المنزل، بل والأكثر خطورة أن يختار أحد الجانبين ضد الآخر. أفضل ما علينا فعله هو أن نبقى على طبيعتنا أثناء إقامة علاقات جديدة مع الدول الكبرى القديمة، إذا لم تعد أوروبا هذه القوة الرائدة؛ فإنها لا تزال مقارنة بنا؛ غنية بعلومها وتقنياتها وإنتاجها الصناعي والزّراعي، ومما لا شكّ فيه أنّ أوروبا هذه يمكن أن تكون في أفضل وضع لمساعدتنا في التغلّب على التخلّف، ولمساعدتنا على الخروج إلى العصر الحديث"[40]. وبعد أشهر من رئاسته لأول مجلس تأسيس وطني؛ أعلن فرحات عباس عن رفضه للتوجّهات الكبرى للدولة الجزائر المستقلّة حديثًا، وعن امتعاضه من انفراد بن بلّة وجماعته بالسلطة، واختيارهم التوجّه الاشتراكي، وفي 13 أوت 1963 قدّم استقالته، مبرّرًا ذلك باختلاف الرؤى حول الإجراءات النهائية لتنظيم السلطات العمومية، ورفضه لطبيعة هذه السلطات[41].

وكانت بعض القيادات من الرعيل الأول المفجّر للثورة على غرار كريم بلقاسم، محمد بوضياف وحسين آيت أحمد، ومعهم العقيد محمد أولحاج وآلاف المجاهدين، قد دعت في شهر جويلية 1962م إلى المقاومة الشعبية ضد ما أسمته بـ'الانقلاب العسكري' الذي قامت به 'جماعة تلمسان'، وأعلنوا عن تأسيس قيادة عسكرية موحّدة للولايتين الثانية والثالثة[42]، كما اتّخذ حسين آيت أحمد موقفا أكثر راديكالية، باعتصامه في جبال منطقة القبائل، وإعلانه العودة إلى العمل المسلّح، قبل أن يتراجع عن هذا الموقف بعد اندلاع 'حرب الرمال' مع المملكة المغربية، حيث صارت السلامة الجغرافية للجزائر مهدّدة.

لا بدّ من الإشارة إلى أنّ إقدام الجنرال ديغول على القيام بتفجيرات نووية بمنطقة رقان يوم 19 مارس 1963م؛ أي في الذكرى الأولى لاتفاقيات إيفيان، كان دافعاً للدولة الجزائرية بقيادة أحمد بن بلة إلى اتّخاذ قرار تأميم الأملاك الشاغرة في الجزائر[43].

- خاتمة:

كانت المواقف السياسية المُعبّر عنها من قبل شخصيات قيادية في الثورة الجزائرية؛ بالموازاة مع مضي مفاوضات إيفيان قُدماً إلى غاية إعلان وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962م، وخلال صائفة 1962م، انعكاس لحالة من من التوتّر السياسي الشديد في هذه المرحلة الحاسمة الثورة التحريرية، حيث برزت مشاكل وعقبات عديدة بعد دخول المفاوضات بين وفد جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية مرحلة الحسم النهائي، كما ميّز المرحلة الانتقالية في صائفة 1962م؛ ظهور الخلافات بين المسؤولين السياسيين والعسكريين الثورة الجزائرية إلى العلن؛ يغذّيها التنافس من أجل الوصول إلى سدّة الحكم بعد أن بات استقلال الجزائر وشيكاً.

عكست التصريحات الصحفية واللقاءات الإعلامية لقادة الثورة في الخارج وبشكل خاص أعضاء الحكومة المؤقتة؛ رغبتهم في تسيير المرحلة الانتقالية بشكل سلس، وإنجاز وقف إطلاق النار وإجراء استفتاء تقرير، مثلما تمّ الاتفاق عليه في إيفيان المصير مهما كان الثمن، وقد كان الهدف الأسمى الحفاظ على وحدة الصف الوطني؛ لأجل ذلك كانت انتقاداتهم موجّهة أساساً إلى الحكومة الفرنسية ومن ورائها الجيش الفرنسي، الذي عجز عن لجم جماح منظمة

الجيش السري (OAS) التي واصلت تنفيذ هجماتها الإرهابية عبر مختلف المدن الجزائرية الكبرى.

يمكن الجزم أنّ أعضاء هيئة الأركان ومعهم أحمد بن بلّة كانوا المستفيدين من هذا الصراع، حيث أصبح بن بلّة أول رئيس للجزائر المستقلة، وأضحى قائد الأركان العقيد هواري بومدين وزيرًا للدفاع، والرجل القوّي في أعلى هرم القيادة الوطنية، في حين كان مآل شخصيات تاريخية بارزة في جبهة وجيش التحرير الوطني وفي الحكومة المؤقتة وفي الثورة ككلّ، على غرار كريم بلقاسم، آيت أحمد، محمد بوضياف، بن يوسف بن خدّة، سعد دحلب وفرحات عباس... الإبعاد أو النفي، ووجدت نفسها على الهامش، وقد حاول بعض هؤلاء خوض صراع سياسي جديد، لمحاولة فرض رؤيتها السياسية على مسرح الأحداث في الجزائر.

ورغم حالة الاضطراب التي أحدثتها هذه الخلافات السياسية في الجزائر؛ إلا أنّ الثقة الشعبية في قيادة الثورة لم تهتزّ كثيرًا، فالهدف الأسمى وهو الاستقلال قد تحقّق، كما أنّه تمّ تفادي مخاطر حرب أهلية بين الجزائريين، وتسيير المرحلة الانتقالية بأمان -رغم المشاكل العديدة التي ظهرت والعراقيل التي افتعلتها منظمة الجيش السري (OAS) والحكومة الفرنسية بالجزائر- ونعزو هذا إلى تعقّل الشخصيات السياسية داخل الحكومة المؤقتة على غرار بن خدة و دحلب، كما يبدو لنا أنّ ميزان القوة كان راجحًا لصالح قيادة هيئة الأركان، فضلا عن الشعبية الكبيرة التي باتت تحظى بها شخصيتين بارزتين هما: أحمد بن بلة وهواري بومدين، وهو ما جعل الأمور تؤول سريعًا لصالح هذا الطرف، الذي تمكّن من فرض منطقه ونظرته وتولّى زمام الأمور، وتحديد الخيارات المستقبلية للدولة الجزائرية المستقلة حديثاً.

لقد كان تأثير الخلافات على هذه القرارات والخيارات الكبرى للدولة الجزائرية الناشئة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا واضحًا، ورغم نجاح الجزائريين في تحقيق الاستقلال والتخلّص من الهيمنة الاستعمارية الفرنسية التي دامت 132 سنة، وتحقيق مبدأ السيادة الكاملة؛ إلاّ أن الدولة الجزائرية الفتيّة واجهت صعوبات جمّة في سبيل الانطلاقة الاقتصادية المنشودة، بفعل مخلّفات عقود طويلة من الاحتلال، وكان لا بدّ من اتخاذ قرارات صعبة ومصيرية؛ بهدف تحقيق آمال الشعب الجزائري في التقدّم والرّقي والازدهار، ولعلّه كان من الممكن أن تفادي مثل هذه الخلافات، وإبقاء الصفّ موحّداً بين كبار قادة الثورة الجزائرية سياسيين وعسكريين في

الداخل والخارج؛ بغية إشراك الجميع في بناء جزائر قوية بسواعد كلّ أبنائها، مع الأخذ بعين الاعتبار كلّ الآراء والإيديولوجيات والاتجاهات الفكرية والسياسية.

- الإحالة والتهميش:

[1]- Mohammed Harbi, **Les Archives de la révolution Algérienne**, Editions DAHLAB, Alger, 2010, p.322.

[2]- Ferhat Abbas, Autopsie d'une guerre, Alger A.-L., Éd, Alger, 2011, p.300.

[3]- عبد الرحمان بوقارة، مكانة اتفاقيات إيفيان في العلاقات الجزائرية-الفرنسية: 1962-1989، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة1، الجزائر، 2021-2022، ص156، (غير منشورة).

[4]- سعد لعمامرة، هواري بومدين الرئيس القائد: 1932-1978، قصر الكتاب، البليدة، 1997، ص35.

[5]- سعد دحلب، المهمة مُنجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص156.

[6]- بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر: اتفاقيات إيفيان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص37.

[7]- عبد الرحمان بوقارة، المرجع السابق، ص ص161-162.

[8]- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962)، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999.

[9]- أحمد عصماني، مسيرة الثورة التحريرية من خلال تصريحات قادتها (1954-1962)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001-2002، ص246.

[10]- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص175.

[11]- بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص38.

[12]- Journal Libération, La plupart des ministres du GPRA ont regagné Tunis, N° de 10 Mars 1962.

[13]- Agence France Presse, Benyoucef Benkhedda: appel au peuple algérien, Tunis Intervieweur, 9 Mai 1962.

[14]- Ibid.

[15]- بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص ص38-41.

[16]- سعد دحلب، المصدر السابق، ص182.

[17]- المصدر نفسه، ص148.

[18]- المصدر نفسه، ص ص150، 157.

[19]- Agence France Presse, M'hamed Yazid: Le GPRA examine l'application des accords d'Évian et la construction de l'indépendance algérienne, 23 Avril 1962.

[20]- Agence France Presse, M'hamed Yazid: Nous appliquerons les accords d'Evian quels que soient les sacrifices demandés à notre peuple, 4 Mai 1962.

[21]- لعمامرة، المرجع السابق، ص36.

[22]- لطفي الخولي، عن الثورة في الثورة وبالثورة: حوار مع بومدين، دار الهدى، الجزائر، (د.ت)، ص14.

[23]- المصدر نفسه، ص18.

[24]- Ferhat Abbas, L'indépendance confisquée: 1962-1978, Flammarion Éd, Paris, 1984, p.p.44-45.

[25]- Journal Humanité, BEN BELLA: il faut réaliser la réforme agraire, 27 Avril 1962.

[26]- Journal Le Monde, Une interview d'Ahmed Ben Bella à L'United Press, 27 Avril 1962.

[27]- Charles Robert Agéron, **Les accords d'Evian 1962**, Vingtième Siècle, Revue d'histoire, N°35, juillet-septembre 1992. p.p. 3-15.

[28]- Journal Libération, Ben Bella satisfait du référendum français et de l'aide des pays socialistes, 10 Avril 1962.

[29]- Yamina Cherrad bennaceur, Six ans au maquis, El Kalima éditions, Alger, 2018, p.160.

[30]- سعد دحلب، المصدر السابق، ص166.

[31]- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص200، 208.

[32]- حنيفي هلايلي، "أزمة صيف 1962 بالجزائر من خلال كتابات بعض مسؤولي الثورة الجزائرية"، المجلة التاريخية المغاربية، ع.128، جوان 2007، ص ص163-184.

[33]- سعد دحلب، المصدر السابق، ص170.

[34]- شهرزاد حامي، الهيئة التنفيذية المؤقتة والاستفتاء على استقلال الجزائر (19 مارس 1962-28 سبتمبر 1962)، رسالة ماجستير، جامعة باتنة1، الجزائر، 2018-2019، ص170. (غير منشورة)

[35]- Agence France Presse, M'hamed Yazid: Nous appliquerons les accords d'Evian quels que soient les sacrifices demandés à notre peuple, 4 Mai 1962.

[36]- Agence France Presse, M. Krim Belkacem: Notre tâche essentielle est de poursuivre l'application des accords d'Évian. Journal Le Monde, 17 Avril 1962.

[37]- Charles Robert Agéron, Op.cit., p.15.

[38]- حنيفي هلايلي، المقال السابق، ص ص163-184.

[39]- المقال نفسه.

[40]- Ferhat Abbas, Autopsie d'une guerre.., Op.cit., p.321.

[41]- Ferhat Abbas, **L'indépendance confisquée 1962-1978, Op.cit., p. 223.**

[42]- Ammar Mohand-Amer, La Crise du FLN de l'été 1962: Indépendance nationale et enjeux de pouvoir(s), Editions FRANTZ FANON, Boumerdes, 2023, p.209.

[43] - ميلود بلعالية: "قراءة تاريخية في العام الأول من اتفاقيات إيفيان 18 مارس 1962-18 مارس 1963"، مجلة دراسات وأبحاث، مج.15، ع.1، جانفي 2023، جامعة الجلفة، الجزائر، ص ص179-190.

- قائمة المصادر والمراجع:

- قصاصات مقالات الصحف المحفوظة بالأرشيف الدبلوماسي لوزارة الخارجية الفرنسية

La Courneuve Boite n°: SEAA 126 :

1. Journal Libération, La plupart des ministres du GPRA ont regagné Tunis, N° de 10 Mars 1962.
2. Agence France Presse, Benyoucef Benkhedda: appel au peuple algérien, Tunis Intervieweur, 9 Mai 1962.
3. Agence France Presse, M'hamed Yazid: Le GPRA examine l'application des accords d'Évian et la construction de l'indépendance algérienne, 23 Avril 1962.
4. Agence France Presse, M'hamed Yazid: Nous appliquerons les accords d'Evian quels que soient les sacrifices demandés à notre peuple, 4 Mai 1962.
5. Journal Humanité, BEN BELLA: il faut réaliser la réforme agraire, 27 Avril 1962.
6. Journal Libération, Ben Bella satisfait du référendum français et de l'aide des pays socialistes, 10 Avril 1962.
7. Agence France Presse, M. Krim Belkacem: Notre tâche essentielle est de poursuivre l'application des accords d'Évian. Journal Le Monde, 17 Avril 1962.

- المصادر:

1. بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر: اتفاقيات إيفيان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.
2. سعد دحلب، المهمة مُنجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007.
3. لطفي الخولي، عن الثورة في الثورة وبالثورة..: حوار مع بومدين، دار الهدى للنشر، الجزائر، (د.ت).
4. Ferhat Abbas, Autopsie d'une guerre, Alger A.-L., Éd, Alger, 2011.
5. Ferhat Abbas, L'indépendance confisquée: 1962-1978, Flammarion Éd, Paris, 1984.
6. Yamina Cherrad bennaceur, Six ans au maquis, El Kalima éditions, Alger, 2018.

- الكتب المراجع:

1. محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962)، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999.
2. سعد لعمامرة، هواري بومدين الرئيس القائد: 1932-1978، قصر الكتاب، البليدة، 1997.

3. Mohammed Harbi, **Les Archives de la révolution Algérienne**, Editions Dahleb, Alger, 2010.
4. Ammar Mohand-Amer, La Crise du FLN de l'été 1962: Indépendance nationale et enjeux de pouvoir(s), Editions FRANTZ FANON, Boumerdes, 2023.

- مقالات الدوريات:

1. حنيفي هلايلي، "أزمة صيف 1962 بالجزائر من خلال كتابات بعض مسؤولي الثورة الجزائرية"، المجلة التاريخية المغاربية، ع.128، جوان 2007.
2. 4. Charles Robert Agéron, «**Les accords d'Evian 1962 »**, Vingtième Siècle, Revue d'histoire, n°35, juillet-septembre 1992.

- الرسائل والأطروحات:

1. عبد الرحمان بوقارة، مكانة اتفاقيات إيفيان في العلاقات الجزائرية-الفرنسية: 1962-1989، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة1، الجزائر، 2021-2022.
2. أحمد عصماني، مسيرة الثورة التحريرية من خلال تصريحات قادتها (1954-1962)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001-2002.
3. شهرزاد حامي، الهيئة التنفيذية المؤقتة والاستفتاء على استقلال الجزائر (19 مارس 1962-28 سبتمبر 1962)، رسالة ماجستير، جامعة باتنة1، الجزائر، 2018-2019.
4. ميلود بلعالية: "قراءة تاريخية في العام الأول من اتفاقيات إيفيان 18 مارس 1962-18 مارس 1963"، مجلة دراسات وأبحاث، مج.15، ع.01، جانفي 2023، جامعة الجلفة، الجزائر.

- رومنة المصادر والمراجع العربية:

- Ibn Yūsuf ibn Khaddah, nihāyat Ḥarb al-Taḥrīr fī al-Jazā'ir : Ittifāqīyāt iyfyān, Dīwān al-Maṭbū'āt al-Jāmi'īyah, al-Jazā'ir, 1987.
- Sa'd Daḥlab, al-muhimmah munjzh min ajl istiqlāl al-Jazā'ir, Manshūrāt Daḥlab, al-Jazā'ir, 2007.
- Luṭfī al-Khūlī, 'an al-thawrah fī al-thawrah wbālthwrh .. : ḥiwār ma'a Būmadyan, Dār al-Hudá lil-Nashr, al-Jazā'ir, (S.D).
- Muḥammad al-'Arabī al-Zubayrī, Tārīkh al-Jazā'ir al-mu'āṣir (1954-1962), Manshūrāt Ittiḥād al-Kitāb al-'Arab, Dimashq, 1999.
- Sa'd l'māmrh, Hawwārī Būmadyan al-Ra'īs al-qā'id : 1932-1978, Qaṣr al-Kitāb, al-Bulaydah, 1997.

- - ‘Abd al-Raḥmān bwqārh, Makānat Ittifāqīyāt iyfyān fī al-‘Alāqāt aljzā’ryt-ālfrnsyh : 1962-1989, uṭrūḥat duktūrāh, Jāmi‘at bātnt1, al-Jazā’ir, 2021-2022.
- Aḥmad ‘ṣmāny, masīrat al-thawrah al-taḥrīrīyah min khilāl taṣrīḥāt qādatuhā (1954-1962), Risālat mājistīr, Jāmi‘at al-Jazā’ir, al-Jazā’ir, 2001-2002.
- Shahrazād Ḥāmī, al-Hay’ah al-tanfīdhīyah al-mu’aqqatah wālāstftā’ ‘alá istiqlāl al-Jazā’ir (19 Mārs 1962-28 Sibtambir 1962), Risālat mājistīr, Jāmi‘at bātnt1, al-Jazā’ir, 2018-2019.
- Ḥanīfī Halāyilī, "Azmat ṣayf 1962 bi-al-Jazā’ir min khilāl Kitābāt ba‘ḍ Mas’ūlī al-thawrah al-Jazā’irīyah", al-Majallah al-tārīkhīyah al-Maghāribīyah, ‘A. 128, Juwān 2007.
Mīlūd bl‘ālyh : "qirā’ah tārīkhīyah fī al-‘āmm al-Awwal min Ittifāqīyāt iyfyān 18 Mārs 1962-18 Mārs 1963", Majallat Dirāsāt wa-abḥāth, Majj. 15, ‘A. 01, Jānfī 2023, Jāmi‘at al-Jaflah, al-Jazā’ir.